



أولاً: التقارير الدولية

في هذا العدد:

- التقارير والصحف الدولية
- الأخبار الأسبوعية
- النشاط المالي
 - التخصيم
 - التأجير التمويلي
 - التمويل متناهي الصغر
 - أداء البورصة المصرية (انفوجراف)
- انفوجراف

Contact Us

<http://www.mped.gov.eg>

● مستشار بالبنك الدولي، تنوع مصادر الدخل سبب تحسن الاقتصاد المصري^١.

أشار الدكتور/ محمود عنبر، أستاذ الاقتصاد ومستشار البنك الدولي، إنه في ظل أوضاع دولية اقتصادية، والعالم يشهد أزمة مالية هي الأضعب والأخطر في التاريخ الحديث، أصبحت هناك حاجة إلى الاعتماد على القطاعات التي لا تتأثر بالصدمات الخارجية، مشددًا على أن تنوع مصادر الدخل كان دور في تحسن الاقتصاد المصري.

وأضاف أن العالم يعاني من صدمات خارجية تؤثر بشكل كبير على الاقتصاد، لافتًا إلى أن تنوع مصادر الدخل والاعتماد على قطاعات التكم فيها لا يتعلق بشكل كبير بما يحدث على الساحة الدولية أصبح أمرا مهما للغاية، وهو ما انتبهت إليه الدولة المصرية، ما دفع المؤسسات الإقليمية والدولية إلى الإشادة بالاقتصاد الوطني وتجعله أكثر استقرارا ومرونة في التعامل مع الصدمات الخارجية.

وأضاف منذ أن تبنت الدولة المصرية برنامج الإصلاح الاقتصادي وسلسلة المشروعات القومية التي لم تتوقف والفترات التي جرى تحقيقها على مستوى البنية التحتية كانت واحدا من أهم العوامل التي حفزت بشقيها المحلي والأجنبي.

● السيد الدكتور/ محمود محيي الدين، والمبعوث الخاص للأمم المتحدة المعني بتمويل أجندة ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة على الدول النامية المتعثرة في ديونها الاعتماد على الاستثمارات المحلية للتمويل^٢.

أشار الدكتور/ محمود محيي الدين، رائد المناخ للرئاسة المصرية لمؤتمر أطراف اتفاقية الأمم المتحدة للتغير المناخي COP 27 والمبعوث الخاص للأمم المتحدة المعني بتمويل أجندة ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة، إلى إن تنشيط الاستثمارات المحلية وارتفاع أسعار مواد الطاقة خلال الأشهر الماضية قد يقلل من تأثير بعض الدول العربية بالركود العالمي المتوقع خلال عام ٢٠٢٣.

وأوضح أن التوقعات بشأن الأداء الاقتصادي خلال العام المقبل يجب أن تعتمد على التقارير القطرية على مستوى كل دولة، والمتابعة الدقيقة للتغيرات الاقتصادية كلما أمكن ذلك، مؤكداً أن هذه الإجراءات لا تقلل من الاهتمام بالمخاطر والفرص والاتجاهات العامة.

وأفاد بأن احتمالات الركود عالمياً خلال عام ٢٠٢٣ ليست بسيطة وسيسيطر الركود على المشهد العالمي ما لم تظهر مؤشرات قوية للسيطرة على التضخم، موضحاً أن الدول المتقدمة يجب ألا تتباطأ في دعم الدول النامية التي تتعرض لأزمات الديون.

وأضاف أن الدول النامية المتعثرة يجب أن تعتمد على المصادر المحلية للتمويل، وأن تطالب بشكل جماعي في مختلف المحافل الدولية بفترات سداد أطول أو تخفيض أقساط الديون على النحو الذي تبع جانحة كورونا قبل عامين.

● مجلة "الإيكونومست" في تقرير بشأن السياحة العالمية، ارتفاع عدد السياح الوافدين إلى دول العالم بنسبة ٣٠٪^٣.

توقعت مجلة "الإيكونومست" في تقرير بشأن السياحة العالمية، ارتفاع عدد السياح الوافدين إلى دول العالم بنسبة ٣٠٪ في العام ٢٠٢٣؛ ليصل إلى ١,٦ مليار سائح، وذلك بعد نمو بنسبة ٦٠٪ في العام ٢٠٢٢، ورغم ذلك فقد أشارت توقعات وحدة الاستخبارات الاقتصادية التابعة للمجلة إلى أن عدد السياح الوافدين على مستوى العالم لن

¹ <https://gate.ahram.org.eg/News/3842350.aspx>

² <https://almaalnews.com/%d9%85%d8%ad%d9%85%d9%88%d8%af-%d9%85%d8%ad%d9%8a%d9%8a-%d8%a7%d9%84%d8%af%d9%8a%d9%86-%d8%b9%d9%84%d9%89-%d8%a7%d9%84%d8%af%d9%88%d9%84-%d8%a7%d9%84%d9%86%d8%a7%d9%85%d9%8a%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d9%85/>

³ <https://www.gomhuriaonline.com/Gomhuria/1173180.html>

يصل إلى مستويات ما قبل الجائحة عام ٢٠١٩ عندما بلغ ١,٨ مليار سائح.

- وأضاف تقرير مجلة "الإيكونومست" أن تعافي أعداد السياح الوافدين سيختلف من منطقة لأخرى، ففي حين شهد جزء كبير من الشرق الأوسط انتعاشا كاملا بالفعل، فإن التعافي في أوروبا الشرقية لن يتحقق قبل العام ٢٠٢٥ بسبب تأثير الحرب الروسية الأوكرانية، في حين ستصل معظم المناطق الأخرى إلى التعافي الكامل في العام ٢٠٢٤.
- وتوقع التقرير أن يتعافى عدد السياح الوافدين في العالم إلى مستويات قريبة من مستويات ما قبل الوباء بحلول نهاية عام ٢٠٢٣، مع انحسار الخوف من "كوفيد -١٩" ورفع القيود، ولكن الحرب الروسية الأوكرانية وما صاحبها من عدم استقرار سياسي وتفاقم التضخم عالميا والتباطؤ الاقتصادي بالإضافة إلى استراتيجية الصين الصارمة لاحتواء الوباء قد أدت تلك العوامل مجتمعة إلى توقعات وحدة الاستخبارات الاقتصادية التابعة لمجلة الإيكونومست، الوصول إلى مستويات التعافي في عام ٢٠٢٤ وليس عام ٢٠٢٣، مع احتمال حدوث اضطراب كبير في هذه الأثناء؛ ما قد يؤثر على السياحة العالمية، حيث ستكافح الفنادق والمطاعم والمطارات للتعامل مع نقص العمالة ومتطلبات الأجور وارتفاع أسعار الغذاء والطاقة.
- وعلى صعيد آخر، من المتوقع أن يصبح تأثير تغير المناخ على السياحة أكثر وضوحا مع ارتفاع درجات الحرارة ونقص المياه والفيضانات التي تجبر الجهات السياحية على اتخاذ إجراءات، حيث تفتقر منتجات التزلج إلى الثلوج، والمنتجات الصيفية المتضررة من الجفاف وحرائق الغابات، وفي العام ٢٠٢٣، ستصبح هذه التأثيرات أكثر وضوحا إذا استمرت الأحداث المتعلقة بالطقس في التفاقم.

• صندوق النقد الدولي، الإصلاحات وتنويع الاقتصاد عوامل أساسية لمستقبل النمو في الخليج؛

- أشار صندوق النقد الدولي، إلى إن من المتوقع أن تتخلى دول الخليج العربية المصدرة للنفط عن نحو ٣٣% في المتوسط من عائدات النفط في الفترة من ٢٠٢٢ وحتى ٢٠٢٦، بما سيؤدي لتحسن بشكل عام في التوازن المالي مشددا على الحاجة لمقاومة الارتداد لزيادة الإنفاق وقت السعة الاقتصادية عن طريق الإنفاق الداعم للدورة الاقتصادية.
- وأضاف صندوق النقد الدولي أن من المتوقع أن يؤدي ارتفاع أسعار النفط والغاز إلى زيادة متوسط فائض المعاملات الجارية في الدول الست التي يتألف منها مجلس التعاون الخليجي إلى ٩,٧% من الناتج الإجمالي المحلي في ٢٠٢٢، ارتفاعا من ٤,٦ بالمئة من الناتج الإجمالي المحلي في العام الماضي، بما سيؤدي لفائض إضافي يبلغ ٢٧٥ مليار دولار.
- وأشار "جهاد أزور" مدير إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى بصندوق النقد الدولي، إلى أن العديد من دول الخليج تؤكد أنها ستلتزم هذه المرة بخططها (للانضباط المالي)، هناك دائما إجراء العودة للإنفاق الداعم للدورة الاقتصادية.
- وأضاف أن على الدول المصدرة للنفط أن تزيد وتعزز من احتياطاتها واستغلال هذه اللحظة كاختبار مصداقية لتنويع مستدام للأنشطة الاقتصادية، وأن من المتوقع أن تفوق الدول المصدرة للنفط في الشرق الأوسط أقرانها بتنبؤات عن نمو نسبته ٥,٢% هذا العام ارتفاعا من ٤,٥% في ٢٠٢١ بدفعة من أسعار النفط المرتفعة ونمو قوي للناتج الإجمالي المحلي غير النفطي مما حيد أثر رفع أسعار الفائدة عالميا وصعود أسعار الغذاء.
- وأشار صندوق النقد الدولي، إلى أن من المتوقع تراجع النمو إلى ٣,٥ بالمئة في ٢٠٢٣، مع تراجع أسعار النفط وتباطؤ الطلب العالمي.

ثانياً: الأخبار الأسبوعية:

• وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية تصدر تقريراً حول مستهدفات خطة العام المالي الحالي ٢٠٢٣/٢٢ في مجال الرعاية الاجتماعية.

- أصدرت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية تقريراً حول مستهدفات خطة العام المالي الحالي ٢٠٢٣/٢٢ في مجال الرعاية الاجتماعية.
- وأشارت الدكتورة هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية إلى إنه حرصاً من الدولة على تفعيل الآليات برامج الرعاية والحماية الاجتماعية، فقد حُصِّصَ بمشروع الموازنة العامة لعام ٢٠٢٣/٢٢ دعم قدره ٣٠٢,٢ مليار جنيه للحماية الاجتماعية مُقابل مُخصَّصات فعلية قدرها ٢٥١ مليار جنيه عام ٢٠٢١/٢٠، بنسبة زيادة ١٧,٦%، مشيرة إلى دعم الضمان الاجتماعي وبرنامجي تكافل وكرامة البالغ ٢٢٠٠٠ مليون جنيه، والدعم المُقدَّم للإسكان الشعبي وقدره ٢٦٦ مليون جنيه، والدعم النقدي ودعم المرافق ببرنامج الإسكان الاجتماعي وقدره ٧٧٨٠ مليون جنيه، ونحو ٣,٥ مليار جنيه كدعم لبرنامج توصيل الغاز الطبيعي للمنازل.
- وأضافت الدكتورة / هالة السعيد، أنه قد ترتب على النشاطات والبرامج سلفة الذكر، اتجاه مُعدّل الفقر للانخفاض لأول مرّة عام ٢٠٢٠/١٩ إلى ٢٩,٧% بعد أن كان قد سجّل تصاعداً مُستمرّاً في الأعوام السابقة حتى بلغ أعلى مستوياته (٣٢,٥%) عام ٢٠١٨/١٧، ومن المُستهدف – مع تواصل فاعلية برامج الحماية والرعاية الاجتماعية – استمرار تناقص المُعدّل إلى ٢٥% في عام الخطة ٢٠٢٣/٢٢، وبالمثل، من المُستهدف أن يتراجع مُعدّل الفقر المُدفع في عام الخطة إلى ٣,٨% تواصلًا للاتجاه التناقصي في عام ٢٠٢٠/١٩ إلى ٤,٥%، بعد أن كان قد بلغ أقصاه في عام ٢٠١٨/١٧ (٦,٢%).
- وأشارت إلى حرص الدولة على إدراج ثلاثة مكونات أساسية مُستحدثة في منظومة خطة عام ٢٠٢٢/٢١، بسبب ارتباطها الوثيق بالجهود المبذولة للتصدّي لقضية الفقر، أولها: برنامج تنمية الأسرة المصرية لضبط النمو السكاني والارتقاء بخصائص الأسرة حيث أفادت نتائج بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك تنامي مُعدّل الفقر مع كِبَر حجم الأسرة، بمعنى وجود علاقة طردية بين مُعدّل الفقر وزيادة عدد أفراد الأسرة، وثانيها: مُبادرة حياة كريمة لتنمية القرى المصرية، تهدف هذه المُبادرة إلى تحقيق التنمية الشاملة للريف المصري ومعالجة الفجوات التنموية وتحقيق التنمية الإقليمية المُتوازنة من خلال إتاحة الخدمات الأساسية من خدمات (الصحة والتعليم والكهرباء ومياه الشرب والصرف الصحي ورصف الطرق والإسكان)، وغيرها من التداخلات التنموية لكافة المناطق الرئيسية من مُنطلق استهداف التنمية المُستدامة، حيث أوضحت البحوث الميدانية ارتفاع مُعدّل الفقر في المناطق الريفية مُقارنةً بالمناطق الحضرية، وثالثها: برنامج تمكين المرأة لتعزيز حقوقها، نظرًا للانعكاسات الإيجابية للتمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة على قدرتها على تحسين مستوى معيشتها – مادياً واجتماعياً.
- وحول أهم إنجازات خدمات الرعاية الاجتماعية خلال عام ٢٠٢١ أشار تقرير وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية إلى أن عدد المُستفيدين من الدعم النقدي بلغ نحو ١٥ مليون مُستفيد، بإجمالي مبالغ مُنصرفة نحو ٢٠ مليار جنيه، بينما بلغ عدد المستفيدين من معاش الطفل ٣٨,٨ ألف مُستفيد، بإجمالي تكلفة حوالي ٣٢ مليون جنيه، كما بلغت تكلفة مشروع الحد من الزيادة السكانية (٢ كفاية) حوالي ٢٢ مليون جنيه، بإجمالي عدد مستفيدين سجّل ٩٥٩ ألف سيدة، ووصل إجمالي عدد المُتردّدات على العيادات إلى ٢٠٧,٤ ألف سيدة، وبلغ عدد زيارات طرق الأبواب التي تم تنفيذها ٨,٢ مليون زيارة، وناهز عدد الأطفال المُستفيدين من البرنامج القومي لحماية الأطفال والكبار بلا مأوى ٢٥٠٠ مُستفيد، وذلك بإجمالي مُخصَّصات مالية للبرنامج منذ بدايته بلغت نحو ٢٦٧,٥ مليون جنيه، ووصل إجمالي ديون الغارمين المُسدّدة خلال عام ٢٠٢١ إلى نحو ١٩٦,٢ مليون جنيه، واستفاد منها ١١,١ ألف مُستفيد، بينما استفاد حوالي ٢٠ ألف من المُساعدات النقدية والعينية للأسر والأفراد المُتضرّرين من الكوارث والنكبات، بإجمالي تكلفة ١٨٨ مليون جنيه، كما تم دعم سبعة آلاف من أسر الشّهداء والمُصابين بنحو ٢٢١,٤ مليون جنيه.
- وأضاف التقرير أن إجمالي عدد المُستفيدين من دعم الوزارة لمُتضرّري جائحة فيروس كورونا من العمالة غير المُنتظمة وصل إلى نحو ٧٥ ألف عامل، بإجمالي تكلفة ٦٤٠ مليون جنيه، كما تم تأنيث وتجهيز وفرش ١٢,١ ألف وحدة سكنية مُخصَّصة للأسر الأولى بالرعاية بتكلفة ٣٧٩,٩ مليون جنيه، وجاري العمل على تجهيز ١١,١ ألف وحدة سكنية أخرى بتكلفة ٣٥١,٩ مليون جنيه، إلى جانب توجيه دعم تمويلي للجمعيات الأهلية، حيث حصلت ٣٤٠ جمعية على نحو ٢,٥ مليار جنيه، فضلاً عن وصول قيمة مُساعدات صندوق دعم مشروعات الجمعيات والمؤسسات الأهلية إلى ٤٤٨,٤ مليون جنيه، بإجمالي ٥١٤٠ ألف منحة وإعانة، وبلغت دور الحضانه التي تم تطويرها ١٠٢٠ حضانه، بينما وصل إجمالي عدد الأطفال المُستفيدين من خدمات الطفولة المُبكرة لمليون طفل، بتكلفة ٢٥٠ مليون جنيه، وسجّل إجمالي وحدات الخدمات المُقدّمة لذوي الهمم نحو ٧٥٧ وحدة استفاد منها ٢٨٥,٥ ألف فرد، في حين قُدّمت مُساعدات بقيمة ٢٣,٥ مليون جنيه من خلال مؤسسات الإعاقة، وبلغ عدد المُستفيدين منها ١٢٢,٧ ألف فرد، فضلاً عن تكلفة أدوات وأجهزة لذوي الهمم بلغت ٧٤,٤ مليون جنيه بإجمالي ١٩,٤ ألف مُستفيد.

وتضمن التقرير أن عدد المُستفيدين من برنامج وعي للتنمية المجتمعية وصل إلى ١٦ مليون مُستفيد، بتكلفة خمسة مليون جنيه، بينما بلغ إجمالي تكلفة التدريب على التربية الأسرية ٧٣٠ مليون جنيه، كما استفاد نحو ٢ مليون مواطن من المشروع القومي لحماية الأسرة المصرية (مودة)، بإجمالي تكلفة (٣) مليون جنيه، ووصلت تكلفة الأنشطة الاستثمارية لبنك ناصر الاجتماعي إلى ١٣,٥ مليار جنيه، واستفاد منها ١٨٥,٦ ألف عميل، علاوة على تخصيص نحو ١٨١ نادياً مُلحقاً بدور الرعاية في مُختلف محافظات الجمهورية، ليصل عدد المُستفيدين حوالي ٢٥ ألف مُسن، فضلاً عن توفير حوالي ١٧٠ دار مُسنين على مستوى الجمهورية مُتكاملة الخدمات ويشرف عليهم وزارة التضامن الاجتماعي، وبلغ عدد المُستفيدين إلى منهم حوالي ٢,٥ ألف مُسن، كما تم طباعة ٤٥٠ ألف فيزا لمُستحقي معاش "تكافل وكرامة" وتوزيعهم على المُستحقين في جميع أنحاء الجمهورية، وإصدار ما يُناهز ٩٠٠ ألف بطاقة لتقديم خدمات مُتكاملة وهي مُسجّلة بالكامل جميعها مُسجلة على قاعدة بيانات وزارة التضامن، إلى جانب تقديم خدمات متنوّعة للسيدات من خلال وحدات مراكز خدمة المرأة المعيلة مثل: وحدات إنتاج وبيع الملابس الجاهزة، وحدات للوجبات الغذائية، وحدة معاونات المنازل، وحدات غسل المفروشات والملابس، فضلاً عن تقديم خدمات علاجية خلال الفترة (يناير-أبريل ٢٠٢٢) لنحو ٤٦,٥ ألف مريض من خلال صندوق مُكافحة الإدمان.

• الدكتور/ محمد معيط، وزير المالية، استهداف نمو ٥,٥% وفائض أولى ٢% ووضع معدلات العجز والدين بمسار نزولي^٦.

أصدرت وزارة المالية، منشور إعداد مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية الجديدة ٢٠٢٣/٢٠٢٤، الذي يأتي في ظل ظروف استثنائية يشهدها الاقتصاد العالمي، وتفرض ضغوطاً بالغة الصعوبة على موازنات الدول بما فيها مصر، سواءً من حيث الارتفاع غير المسبوق في أسعار السلع والخدمات؛ نتيجة لاضطراب سلاسل الإمداد والتوريد، أو ارتفاع تكلفة التمويل.

أكد الدكتور/ محمد معيط وزير المالية، أن التحديات الاقتصادية العالمية لن تعرقل مسيرة بناء الجمهورية الجديدة، التي أرسى دعائمها الرئيس عبد الفتاح السيسي؛ بما يساعد في تحسين مستوى المعيشة، والارتقاء بالخدمات المقدمة للمواطنين، مع استهداف التوزيع العادل للاعتمادات المازنية بشكل يراعي الاستجابة لمطالبات النمو والتنمية لكل المناطق وشرائح المجتمع.

أضاف أن مشروع موازنة العام المالي الجديد يركز على الأولويات التنموية، وتوسيع شبكة الحماية الاجتماعية، والتعامل مع آثار التحديات الاقتصادية الدولية والمحلية؛ بما يسهم في الحد من تداعيات الموجة التضخمية العالمية على المواطنين بقدر الإمكان؛ خاصة الفئات الأكثر احتياجاً، والأولى بالرعاية، جنباً إلى جنب مع استكمال مسيرة بناء الجمهورية الجديدة؛ التي تركز على الاستغلال الأمثل لموارد الدولة، وتحقيق تكافؤ الفرص، واستكمال المبادرة الرئاسية «حياة كريمة»، ذلك المشروع الأضخم في تاريخ مصر؛ لتحسين معيشة ٦٠% من المصريين ممن يعيشون في الريف، وزيادة الإنفاق على الصحة والتعليم، والتوسع في البرامج الفعّالة بهذين القطاعين الحيويين؛ من أجل الاستمرار في التنمية البشرية.

وأشار الدكتور/ محمد معيط، إننا ملتزمون بتلبية احتياجات المواطنين وتقليل الآثار التضخمية عليهم، وتحقيق المستهدفات الاقتصادية، من خلال تعظيم جهود الانضباط المالي، وتنافسية الاقتصاد المصري، وتحسين بيئة الأعمال وتبسيط الإجراءات لتحفيز الاستثمار، وتحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستدامة، عبر دفع معدلات الإنتاجية والتصدير وتعميق المكون المحلي، وتعزيز التنمية الاقتصادية، والاهتمام بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التحويلية، والتوسع في التوجه للتحوّل الأخضر، وجذب المزيد من الاستثمارات النظيفة، بالاستغلال الأمثل للبنية الأساسية القوية، ودعم الإصلاحات الهيكلية حتى يقود القطاع الخاص قاطرة التنمية، ويوفر المزيد من فرص العمل المنتجة.

وأشار إلى أننا نستهدف في العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤، رغم التحديات الاقتصادية العالمية غير المسبوقة، تسجيل معدل نمو بنسبة ٥,٥% من الناتج المحلي الإجمالي، وتحقيق فائض أولى مستدام يصل إلى نحو ٢% في المتوسط، ووضع معدلات العجز والدين في مسار نزولي، لافتاً إلى أننا نستهدف خفض عجز الموازنة ليكون في مستويات ٥% على المدى المتوسط، مع استهداف تراجع معدل المديونية الحكومية إلى أقل من ٨٠% من الناتج المحلي الإجمالي مع نهاية ٢٠٢٧.

• الدكتور عمرو طلعت، وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، ١٦,٧% معدل نمو قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في ٢٠٢١/٢٠٢٢^٧.

أكد الدكتور/ عمرو طلعت، وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات على أن معدل نمو قطاع الاتصالات

⁶ <https://mof.gov.eg/ar/posts/media/63a7f4904576660007ce4458/%C2%AB%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9%C2%BB%20%D8%A8%D8%AF%D8%A3%D8%AA%20%D8%A5%D8%B9%D8%AF%D8%A7%D8%AF%20%D9%85%D8%B4%D8%B1%D9%88%D8%B9%20%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%B2%D9%86%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D9%84%D9%88%D9%8A%D8%A7%D8%AA%20%D8%A7%D9%85%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF%D8%AF%20%D9%85%D8%B9%D9%8A%D8%B7%3A%20%C2%AB%D9%A2%D9%A0%D9%A2%D9%A3%C2%BB%20%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%B2%D9%86%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D9%84%D9%88%D9%8A%D8%A7%D8%AA%20%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%88%D9%8A%D8%A9%20%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%85%D8%A7%D9%8A%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%A7%D9%84%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A9%20%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AD%D9%84%D9%8A%D8%A9>

⁷ https://mci.gov.eg/ar/Minister_Corner#

وتكنولوجيا المعلومات خلال العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١ بلغ ١٦,٧%؛ مشيراً إلى أن المواطن هو محور اهتمام الدولة في كافة مشروعات التحول الرقمي التي تهدف إلى تقديم خدمات حكومية رقمية توفر الوقت والجهد لصالح المواطنين؛ مضيفاً أنه في هذا الصدد تم إطلاق أكثر من ١٦٥ خدمة حكومية على منصة مصر الرقمية، ويتم تنفيذ عدد كبير من مشروعات التحول الرقمي بالتعاون مع مختلف قطاعات الدولة باستثمارات تصل إلى ٥٠ مليار جنيه منها قطاعات الزراعة والصحة والتعليم العالي والعدل والإسكان والبناء، إلى جانب تنفيذ مشروع الانتقال إلى العاصمة الإدارية الجديدة كحكومة تشاركية لاورقية.

- وأشار الدكتور/ عمرو طلعت، إلى تقدم ترتيب مصر في مؤشر جاهزية الحكومة الرقمية لعام ٢٠٢٢ الصادر مؤخراً عن البنك الدولي؛ حيث صنفت مصر ضمن مجموعة الدول الرائدة في الحكومة الرقمية بالتصنيف (A) وهو أعلى فئة في المؤشر؛ مقارنة بالمركز B في ٢٠٢٠، والمركز C في ٢٠١٨؛ لافتاً إلى مستهدفات الاقتصاد الرقمي والتي تشمل زيادة الصادرات الرقمية، وتنمية الطلب المحلي، وخلق فرص عمل متميزة في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.
- وأوضح الجهود التي تبذلها الوزارة لتطوير البنية التحتية الرقمية وتحسين خدمات الاتصالات من خلال تنفيذ العديد من المشروعات ومنها مشروع يستهدف ربط ٣٣ ألف مبنى حكومي بشبكة الألياف الضوئية بتكلفة ٧ مليار جنيه، ومشروع آخر يستهدف ربط ٣,٥ مليون منزل لخدمة ٥٨ مليون مواطن ضمن مشروع حياة كريمة بتكلفة ٦٠ مليار جنيه؛ بالإضافة إلى تنفيذ مشروع لتحديث شبكة الإنترنت الثابت بتكلفة ١٠٠ مليار جنيه في مرحلته الثالثة؛ مؤكداً على أن الجهود المبذولة لرفع كفاءة الإنترنت أثمرت عن تقدم ترتيب مصر في سرعة الإنترنت الثابت لتصبح الأولى إفريقياً في متوسط سرعة الإنترنت الثابت في العام الحالي بعد أن كانت في المركز الأربعين في ٢٠١٩ وذلك وفقاً لشركة أوكلا العالمية.
- أشار الدكتور/ عمرو طلعت إلى أنه تم إتاحة ترددات بقيمة ٢ مليار دولار لشركات المحمول، كما تم مضاعفة عدد أبراج المحمول المنشأة لترتفع من ١٢٠٠ برج محمول في عام ٢٠٢٠ إلى مستهدف ٢٨٥٠ برج محمول في العام الحالي حيث تم حتى الآن إنشاء ٢٨٠٢ برج محمول.
- وأشار أيضاً إلى أنه تم توقيع مجموعة اتفاقيات مع ٢٩ شركة عالمية بحضور السيد رئيس مجلس الوزراء حيث تضيف هذه الاتفاقيات عوائد تصديرية بقيمة مليار دولار سنوياً بحلول ٢٠٢٥، كما أنها تستهدف خلق ٣٤ ألف فرصة عمل جديدة للشباب لخدمة الأسواق العالمية من خلال ٣٥ مركزاً لتصدير خدمات تكنولوجيا المعلومات؛ مشيراً إلى أن تلك الشركات تنقسم إلى ٢١ شركة عالمية تتوسع في نشاط التجهيد و٨ شركات عالمية تبدأ نشاطها في التجهيد.
- وأضاف أن الوزارة تستهدف في خطتها خلق فرص عمل رقمية متميزة للشباب من خلال توفير التدريب المتخصص لصقل وتكثيف المهارات التقنية والشخصية المطلوبة في سوق العمل، ورعاية الإبداع عن طريق دعم رواد الأعمال وتحفيز الفكر الابتكاري الخلاق؛ مشيراً إلى حرص الوزارة على إقامة شراكات دولية مع كبرى المؤسسات المتخصصة والجامعات الدولية المرموقة لبناء القدرات الرقمية وتحفيز الإبداع الرقمي لدى الشباب؛ موضحاً أنه خلال ٤ سنوات ماضية تم مضاعفة أعداد المتدربين ٥٦ مرة، فيما تضاعفت ميزانية التدريب التقني ٢٦ مرة لترتفع من تدريب ٤ آلاف متدرب بميزانية ٥٠ مليون جنيه إلى ٢٢٥ ألف متدرب بميزانية ١,٣ مليار جنيه في العام المالي الجاري.
- وأوضح أن مستهدفات التدريب تتمثل في اعداد جيل متخصص في كافة مجالات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لتنفيذ مشروعات الرقمنة، وتشجيع الشباب على الالتحاق بقطاع المهنيين المستقلين لتصدير خدمات رقمية والالتحاق بالعمل في أسواق أخرى، وكذلك التوسع في مراكز التميز التي تقيّمها الشركات العالمية في مصر.
- وحول جهود وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لتهيئة البيئة الداعمة للابتكار الرقمي وريادة الأعمال؛ أوضح الدكتور عمرو طلعت أنه يتم تنفيذ خطة لنشر مراكز إبداع مصر الرقمية في كافة المحافظات لزيادة عدد مراكز الإبداع من ٣ مراكز إلى ٣٠ مركزاً للإبداع على مستوى الجمهورية وذلك باستثمارات ٥ مليار جنيه؛ مضيفاً أنه تم افتتاح ٨ مراكز إبداع مصر الرقمية، ويجري حالياً إنشاء ١٢ مركزاً جديداً ضمن المرحلة الثانية للمشروع، فيما تستهدف المرحلة الثالثة إنشاء ٧ مراكز أخرى.
- **مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار برئاسة مجلس الوزراء، ١١ شركة ناشئة مصرية ضمن أكثر الشركات تمويلاً بالشرق الأوسط^٨.**
- نشر مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار تقريراً جديداً يتناول الشركات الناشئة المصرية في قائمة فوربس لأكثر ٥٠ شركة تمويلاً خلال ٢٠٢٢، وقد جاءت ١١ شركة مصرية في القائمة لعام ٢٠٢٢ واستطاعت تلك الشركات جمع ٥٠٨,٥ ملايين دولار.

⁸<https://www.gomhuriaonline.com/%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B2%D8%B1%D8%A7%D8%A1%2011%D8%B4%D8%B1%D9%83%D8%A9%20%D9%86%D8%A7%D8%B4%D8%A6%D8%A9%20%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%8A%D8%A9%20%D8%B6%D9%85%D9%86%20%D8%A3%D9%83%D8%AB%D8%B1%20%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D9%83%D8%A7%D8%AA%20%D8%AA%D9%85%D9%88%D9%8A%D9%84%D8%A7%20%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D9%82%20%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D8%B3%D8%B7/1189655.html>

- وتضم القائمة ٥٠ شركة ناشئة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا استطاعت جمع ٣,٢ مليارات دولار خلال ٢٠٢٢ مقارنة بنحو ٣ مليارات في ٢٠٢١، وقد جاءت مصر في المرتبة الثالثة عربيًا بعد الإمارات والسعودية من حيث عدد الشركات والتمويل.
- وجاءت قطاعات التكنولوجيا المالية والتجارة الإلكترونية كأهم القطاعات من حيث عدد الشركات والتمويل في القائمة خلال ٢٠٢٢، وجاء قطاع التكنولوجيا المالية في المرتبة الأولى وذلك بنحو ٢١ شركة استطاعت جمع ١,٣ مليار دولار، بينما جاء قطاع التجارة الإلكترونية في المرتبة الثانية بعدد ١٠ شركات استطاعت جمع ٥٧٦,٧ مليون دولار.
- ويوضح الإنفوجراف الشركات الناشئة المصرية في قائمة فوربس لأكثر ٥٠ شركة تمويلًا خلال ٢٠٢٢:

11 شركة ناشئة مصرية ضمن أكثر الشركات الناشئة تمويلًا في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال 2022



3.2

مليارات دولار

إجمالي التمويل الذي جمعه الشركات في القائمة خلال 2022 مقارنة بنحو 3 مليارات في 2021.



508.5

ملايين دولار

إجمالي التمويل الذي جمعه الشركات المصرية في القائمة خلال 2022

مصر الثالثة عربيًا بعد الإمارات والسعودية من حيث عدد الشركات والتمويل.

3

1- الإمارات والسعودية
2- مصر
3- قطر

ضممتها القائمة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال 2022.

50

شركة ناشئة

أهم القطاعات في القائمة وفقًا للتمويل وعدد الشركات:

التجارة الإلكترونية



التمويل

576.7

مليون دولار



عدد الشركات

10

شركة



التمويل

1.3

مليار دولار



عدد الشركات

21

شركة



تبعونا على المنصات الرقمية

WWW.IDSC.GOV.EG

المصدر: فوربس الشرق الأوسط، ديسمبر 2022

- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار برئاسة مجلس الوزراء، مصر ستصبح أكبر منتج للهيدروجين الأخضر في إفريقيا بـ ٢٠ مليون طن سنويًا.
- أكد مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء أن قارة إفريقيا لديها القدرة على إنتاج ما قيمته تريليون يورو من الهيدروجين الأخضر سنويًا بحلول عام ٢٠٣٥؛ مما يسمح لها بتصدير الوقود الأخضر وتعزيز الصناعة المحلية، وأنه من خلال تسخير إمكانات الطاقة الشمسية الهائلة يُمكن لعدد من الدول في القارة إنتاج الوقود بتكلفة أقل من ٢ يورو لكل كيلو جرام بحلول عام ٢٠٣٠، جاء ذلك خلال متابعة المركز للتقرير المنشور بوكالة بلومبرج الأمريكية، والذي أشار إلى الدراسة التي شارك في إصدارها بنك الاستثمار الأوروبي والاتحاد الإفريقي والتحالف الدولي للطاقة الشمسية.
- وافترضت الدراسة أن الهيدروجين الأخضر سيُنتج في ٣ محاور رئيسة في القارة؛ وهي مصر، ومحور شمال غرب إفريقيا في المغرب وموريتانيا، ومحور إفريقيا الجنوبية في ناميبيا وجنوب إفريقيا، وستكون مصر أكبر منتج بـ ٢٠ مليون طن سنويًا، والثاني سيكون محور إفريقيا الجنوبية بـ ١٧ مليون طن، في حين يُمكن للمغرب وموريتانيا أن ينتجا معًا ١٢,٥ مليون طن.

■ وأضافت الدراسة أنه على الرغم من أن خطط إنتاج الهيدروجين الأخضر هي أكثر تقدماً في تلك الدول، فإن عدداً من الدول الأخرى تشمل الجزائر ونيجيريا وموزمبيق لديها القدرة على بدء الإنتاج، مضيفاً أن إفريقيا ستتمكن من تصدير حوالي نصف هذه الكمية؛ ما من شأنه أن يمكنها من توفير ما يعادل ١٥ بالمائة من الغاز الحالي المستخدم في الاتحاد الأوروبي.

● السيد الدكتور/ محمد معيط، وزير المالية، مصر تنضم لـ"مؤسسة التمويل الأفريقية"!

■ أكد الدكتور/ محمد معيط وزير المالية، أن انضمام مصر إلى عضوية مؤسسة التمويل الأفريقية، يسهم في فتح آفاق رحبة للاستثمار في مشروعات البنية التحتية والصناعات الثقيلة والاتصالات والنقل والخدمات اللوجستية والتحول الأخضر، حيث تُسهم المؤسسة في توفير تمويلات ميسرة لمشروعات القطاع العام والخاص على نحو يساعد في تحقيق المستهدفات التنموية، وتعزيز قدرات الاقتصاد المصري على النمو المستدام من خلال المشروعات الخضراء.

■ وأشار إلى إنه بعد موافقة مجلس النواب على انضمام مصر لمؤسسة التمويل الأفريقية، إننا ماضون في جهود تحفيز الاستثمارات العامة والخاصة؛ بما يساعد في تحسين مستوى معيشة المواطنين، والارتقاء بالخدمات المقدمة إليهم من خلال تعزيز التعاون مع شركائنا الإقليميين خاصة في ظل التحديات الاقتصادية العالمية غير المسبوقة.

■ وأوضح أن انضمام مصر لمؤسسة التمويل الأفريقية يتوافق مع مستهدفاتنا بزيادة الاستثمارات الخضراء إلى ٥٠% بموازنة ٢٠٢٤-٢٠٢٥ من خلال التوسع في مشروعات الطاقة النظيفة والنقل الذكي وغيرها من المشروعات التنموية والقومية، وإفساح المجال بشكل أكبر للقطاع الخاص بما يمكنه من قيادة النمو الاقتصادي الغنى بالوظائف خاصة في ظل جهود الحكومة لتحفيز الاستثمار التي انعكست في «وثيقة سياسة ملكية الدولة» و«الرخصة الذهبية» وغيرهما.

■ وأشار الدكتور/ محمد معيط، إلى أننا حريصون على تعزيز التواجد المصري في أفريقيا والمضي نحو ترسيخ الاندماج القاري، بما يسهم في تحقيق المصالح المشتركة خاصة في ظل ما تفرضه الأزمات العالمية من ضغوط على موازنات مختلف الدول خاصة الاقتصادات الناشئة؛ على نحو يستوجب تعظيم جهود التكامل القاري في شتى المجالات التنموية.

■ وأشارت الأستاذة/ نيفين منصور مستشار نائب وزير المالية، إلى إن الانضمام لمؤسسة التمويل الأفريقية يساعد الحكومة المصرية في خفض تكلفة التمويل، حيث يمكن طرح سندات حكومية في الأسواق الدولية بتكلفة أقل من خلال هذه المؤسسة ذات التصنيف الائتماني المرتفع، الذي ظل «A3» وفقاً لموديز منذ ٢٠١٤ حتى ٢٠٢٢، لافتة إلى أن الانضمام لمؤسسة التمويل الأفريقية يوفر أيضاً خدمة الاستشارات والدعم للقطاعين العام والخاص بالدول الأعضاء لزيادة قدرتهم على تنفيذ خططهم الاستراتيجية للتنمية.

■ وأكد سمايلا زبيرو، الرئيس والمدير التنفيذي لمؤسسة التمويل الأفريقية، إن المؤسسة تمتلك سجلاً حافلاً بإنجازات منذ أكثر من ١٥ عامًا بقطاعات البنية التحتية الأساسية للطاقة، والموارد الطبيعية، والصناعات الثقيلة، والنقل، والاتصالات، بمحفظه استثمارية تجاوزت ١٠ مليارات دولار في ٣٧ دولة بأفريقيا، لافتاً إلى أننا حريصون على التعاون مع كل الدول الأفريقية بما فيها مصر لدفع عجلة التنمية الاقتصادية بشتى مناحى الحياة.

■ كما أضاف، أن مؤسسة التمويل الأفريقية تحتل الريادة في تقديم الحلول المبتكرة للبنية التحتية في أفريقيا، حيث تقوم بتقديم الاستشارات المالية والتقنية وهيكلة المشاريع وتمويل أصول البنية التحتية الخالية من المخاطر؛ لتلبية احتياجات تطوير البنية التحتية في أفريقيا ودفع النمو الاقتصادي المستدام.

ثالثاً: النشاط المالي

التخصيم

- أطلقت الهيئة، خلال عام ٢٠١٨، مشروع قانون يجمع نشاطي التأجير التمويلي والتخصيم في قانون واحد، وتمت الموافقة على المشروع من قبل كل من مجلس النواب ومجلس الوزراء. ويساهم القانون في تعزيز الشمول المالي وضمان وصول أدوات التمويل غير المصرفي لشرائح من المجتمع لا تستفيد حالياً من عدد من الخدمات المالية. ويعد نشاط التخصيم أحد الركائز لتوفير رأس المال العامل وتسريع دورته، وعلى وجه الأخص في تخصيص الحقوق المالية قصيرة الأجل.
- كما يُعد سوق التخصيم في مصر سوقاً واعدًا؛ فقد ارتفعت قيمة الأوراق المخصصة حوالي ثلاثة أضعاف تقريباً خلال الأربع سنوات الماضية؛ حيث زادت من ٣,٧ مليار جنيه مصري في ٢٠١٤ إلى ١٠,٦ مليار جنيه في ٢٠١٨. وارتفعت بنسبة ١٨% تقريباً مقارنة بالعام الماضي البالغة ٨,٩ مليار جنيه.

التأجير التمويلي

ما هو التأجير التمويلي (Financial Leasing)؟

- التأجير التمويلي هو أحد المصادر غير التقليدية للتمويل الاستثماري متوسط وطويل الأجل والذي ينتقل بمقتضاه الى المستخدم (المستأجر) حق استخدام أصل معين مملوك للمؤجر بموجب اتفاق تعاقدى بين الطرفين مقابل دفعات دورية لمدة زمنية محددة ويجوز للمستأجر في نهاية المدة شراء الأصل للمؤجر.
- ويعد البيع مع إعادة الاستئجار هو أحد صور التأجير التمويلي. حيث تقوم الشركة ببيع أحد أصولها الإنتاجية الثابتة (طويلة الأجل) الى شركة تأجير بشرط إعادة استئجار هذا الأصل مرة أخرى من شركة التأجير التمويلي. وبالتالي تستمر الشركة في استخدام هذا الأصل الإنتاجي في نشاطها وتحصل في الوقت ذاته فوراً على حسيبة نقدية من بيع الأصل تستخدمها الشركة لتمويل رأس المال العامل، على أن تقوم بسداد القيمة الإيجارية للأصل المستأجر على عدة سنوات مستقبلية.

● الرقابة المالية تحدد ضوابط صارمة للمستفيدين من شركات التأجير التمويلي:

- أصدر الدكتور محمد عمران رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية، قراراً رقم ٨٢ لسنة ٢٠١٩، بتعديل قرار مجلس الإدارة رقم ٧ لسنة ٢٠١٩، بشأن القواعد والضوابط المنظمة لعمل الشركات المرخص لها بمزاولة نشاط التأجير التمويلي والتخصيم. وقرر محمد عمران، يضاف إلى قرار مجلس إدارة الهيئة رقم ٧ لسنة ٢٠١٩ بشأن القواعد والضوابط المنظمة لعمل الشركات المرخص لها بمزاولة نشاط التأجير التمويلي والتخصيم مادة جديدة برقم (٤مكرراً) نصها كالآتي: بيع الأصل وإعادة استئجاره تمويلياً.
- على شركات التأجير التمويلي عند قيامها بإبرام عمليات شراء الأصل مع إعادة تأجيره تمويلياً التحقق من قيام المستأجر باستخدام التمويل الممنوح له في نشاطه وفقاً للأغراض المحددة بالدراسة الائتمانية من خلال المستندات المؤيدة والمتابعة الدورية لنشاط المستأجر مع سريان الضوابط الآتية كحد أدنى:
- تمويل العمليات التشغيلية للمستأجر: يجب على شركات التأجير التمويلي عند منح التمويل لأغراض العمليات التشغيلية التأكد من استخدام من التمويل في الغرض المخصص له طبقاً للموافقة الائتمانية الصادرة للمستأجر على أن يوضح المستأجر أوجه صرف التمويل الممنوح له من الشركة، وذلك من خلال المتابعة الدورية للعمليات التشغيلية التي يقوم بها المستأجر ومدى انعكاس ذلك على التدفقات النقدية.
- تمويل شراء الأصل ذات المواصفات الخاصة وذات التكنولوجيا العالية الذي يصعب تسويقه بالسوق الثانوي: تقوم شركات التأجير التمويلي بعد شرائها للأصل للمؤجر من المستأجر بتوجيه التمويل مباشرة إلى مورد الأصل ذو المواصفات الخاصة و/أو ذو التكنولوجيا العالية محل التمويل.
- استكمال بناء أو ترقية أو تشغيل عقار للمستأجر: على شركات التأجير التمويلي عند منح التمويل لأغراض استكمال بناء أو ترقية أو تشغيل عقار للمستأجر أن يتم توجيه التمويل على شرائح وفقاً لما هو متفق عليه فيما بين الشركة والمستأجر، ووفقاً لمستخلصات إنجاز الأعمال المقدمة من جانب المستأجر للشركة.
- سداد ديون Debt Swap : تلتزم شركات التأجير التمويلي حال منح التمويل لأغراض سداد ديون المستأجر، بتضمين الدراسة الائتمانية للتدفقات النقدية وبيان تفصيلي مقدم من المستأجر موضحاً به الدائنين وقيمة الدين وسبب نشأته على أن يكون سبب نشأة الدين مرتبط بنشاط المستأجر.

التمويل متناهي الصغر

الحكومة تقرر تعديلات على قانون التمويل متناهي الصغر ١٠١:

- وافق مجلس الوزراء خلال اجتماعه على مشروع قانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠١٤، بتنظيم نشاط التمويل متناهي الصغر، وجاء مشروع القانون لينظم كلاً من نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة، والتمويل متناهي الصغر، تنظيمًا قانونياً متكاملًا بما يؤكد على خضوع نشاط تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر لأحكام قانون تنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية، ويحتوي على قواعد وضوابط مزاولة الشركات لتلك الأنشطة بشكل يُحقق المرونة وسهولة التطبيق، بالإضافة إلى توفير إمكانية تعديل وتطوير هذه القواعد حسب احتياجات النشاط التجاري والصناعي.
- وتضمن مشروع القانون تعديل مسمى القانون من "قانون بتنظيم نشاط التمويل متناهي الصغر"، ليكون "قانون تنظيم مزاولة نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر"، وأشار مشروع القانون إلى عدم سريان أحكام هذا القانون على جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر والبنوك الخاضعة لرقابة البنك المركزي المصري، في الوقت الذي نص فيه مشروع القانون على ألا يقل رأس المال المصدر والمدفوع للشركات التي ترغب في تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة عن الحد الذي يقرره مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية، وبما لا يقل عن ٢٠ مليون جنيه، و٥ ملايين جنيه للشركات التي ترغب في تمويل المشروعات متناهية الصغر، وأن يكون على الشركات الراغبة في مزاولة نشاطي تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة وتمويل المشروعات متناهية الصغر معاً أن تستوفي الحد الأدنى لرأس المال المصدر والمدفوع الذي يقرره مجلس إدارة الهيئة لكل من النشاطين.
- كما حدّد مشروع القانون إجراءات اصدار تراخيص مزاولة الشركات لنشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة، وكذلك مزاولة نشاط تمويل المشروعات متناهية الصغر، وإجراءات مزاولة النشاطين معاً. وحدّد مشروع القانون اختصاص مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية بوضع قواعد وضوابط مزاولة نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة، وقواعد وضوابط مزاولة نشاط تمويل المشروعات متناهية الصغر، وكذلك قواعد وضوابط مزاولة النشاطين معاً، على أن يتم ذلك بعد التنسيق مع جهاز تنمية المشروعات، ونص مشروع التعديل أيضاً على اختصاص وحدة مراقبة نشاط التمويل من الجمعيات والمؤسسات الأهلية بوضع شروط حصول الجمعيات على ترخيص بمزاولة نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة.
- جهاز المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي يقدم دعماً غير مسبوق للمشروعات الصغيرة والمتوسطة^{١١}.**
- أكد المهندس طارق شاش، نائب الرئيس التنفيذي لجهاز المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، أن الرئيس عبد الفتاح السيسي، يقدم دعماً غير مسبوق لقطاع المشروعات بكافة أنواعها، مشدداً على أن عهد الرئيس السيسي هو الأكثر دعماً لهذا القطاع.
- وأشار إلى إن قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر شهد حالة من الاهتمام والتطوير والدعم من قبل الدولة المصرية في كافة المجالات.
- وأضاف أن التجربة المصرية في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة أصبحت كبيرة وسريعة جداً، مشيراً إلى أن جهاز دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة أنشئ في عام ٢٠١٧ لتصبح المهمة المنوط بها تنمية هذا القطاع مع باقي أجهزة الدولة.
- وأشار إلى أنه تم إصدار قانون جديد رقم ١٦٢ لسنة ٢٠٢٠ بشأن تنمية قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر ويشمل مجموعة كبيرة من الحوافز والمزايا، موضحاً أنه تم وضع تعريف موحد ويشمل أيضاً القانون التعامل مع القطاع غير الرسمي، حيث يقدم مجموعة كبيرة من الحلول.
- وكشف المهندس طارق شاش أن الجهاز يقدم حزمة كبيرة من الخدمات لأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، مشيراً إلى أن الجهاز يستطيع أيضاً مساعدة الشباب في إيجاد فكرة المشروع، وإيجاد دراسة الجدوى واستخراج المستندات اللازمة للمشروع من سجل وبطاقة ضريبية ورخصة مزاولة نشاط وتقديم التمويل وكذلك تقديم خدمات التسويق المتعددة.
- وأشار إلى أن هذه المساعدات عبارة عن مجموعة متكاملة من الخدمات يستطيع الجهاز تقديمها لأصحاب المشروعات، موضحاً أن هذا هو دور الجهاز وليس فقط تقديم الدعم المالي كما يعتقد البعض.

¹¹ [http://www.cabinet.gov.eg/arabic/MediaCenter/CabinetNews/Pages/%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D9%80%D9%80%D8%A7%D8%B9-%D9%85%D8%AC%D9%84%D9%80%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%80%D9%80%D9%88%D8%B2%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D8%B1%D9%82%D9%80%D9%80%D9%85-\(62\)-%D8%A8%D8%B1%D8%A6%D9%80%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%83%D8%AA%D9%88%D8%B1-%D9%85%D8%B5%D8%B7%D9%81%D9%89-%D9%85%D8%AF%D8%A8%D9%88%D9%84%D9%8A.aspx](http://www.cabinet.gov.eg/arabic/MediaCenter/CabinetNews/Pages/%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D9%80%D9%80%D8%A7%D8%B9-%D9%85%D8%AC%D9%84%D9%80%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%80%D9%80%D9%88%D8%B2%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D8%B1%D9%82%D9%80%D9%80%D9%85-(62)-%D8%A8%D8%B1%D8%A6%D9%80%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%83%D8%AA%D9%88%D8%B1-%D9%85%D8%B5%D8%B7%D9%81%D9%89-%D9%85%D8%AF%D8%A8%D9%88%D9%84%D9%8A.aspx)

¹² <https://gate.ahram.org.eg/News/3823352.aspx>

- وحول دور جهاز دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر في تفعيل توصيات المؤتمر الاقتصادي، ومنها التوسع في المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر وإزالة المعوقات أمام المستثمرين، أوضح المهندس طارق شاش، أن الجهاز له دور في تفعيل توصيات المؤتمر وذلك بناء على توجيهات الرئيس السيسي.
- ونوه إلى أن الجهاز يرأس اللجنة الاقتصادية المسؤولة عن توفير فرص عمل والتنمية الاقتصادية من خلال المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، مشيراً إلى أن الجهاز ضخ في المرحلة الأولى حوالي مليار و٤٠٠ مليون جنيه في شكل قروض أغلبها مشروعات متناهية الصغر وحوالي ٦٠ ألف مشروع ويستمر في المرحلة الثانية والثالثة.
- وأوضح أن الجهاز لا يقدم تمويلاً فقط وإنما ينسق أيضاً مع كافة الجهات منها البنك المركزي ويقدم تمويل بنوك، وشركات التمويل متناهية الصغر والجمعيات الأهلية التي تنظمها هيئة المراقبة المالية.
- كما كشف أنه تم ضخ الأموال من الشركات والجمعيات ومثلها من البنوك غير ما يقدمه جهاز دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، موضحاً أن كل البنوك لديها قطاعات متخصصة لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- وبشأن النتائج التي توصل إليها الجهاز بشأن عمليات الدعم للمشروعات، أشار المهندس طارق شاش، نائب الرئيس التنفيذي لجهاز المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر إن مجهودات جهاز دعم المشروعات بدأت تؤتي ثمارها وأصبح هناك اهتمام بالحوافز، وكذلك أصبح هناك ثقافة مجتمعية أكثر جدية لفكرة ريادة الأعمال.
- وأضاف أن مصر ترتببها في ريادة الأعمال والمشروعات الناشئة "المرحلة الثانية أو الثالثة" أصبح الأعلى على مستوى شمال أفريقيا، مشيراً إلى أن عدد الصفقات التي تتم في مصر هي الأعلى في منطقتنا والشباب المصري لديه القدرة على تقديم الابتكارات وكل جديد.
- وأردف أن وجود البيئة الداعمة وحاضنات كثيرة وصناديق استثمار ضد المخاطر فعلت فكرة إقامة مثل تلك المشروعات الصغيرة والمتوسطة، موضحاً أن الجهاز لديه أكبر برنامج حكومي بـ ٥٠ مليون دولار أمريكي، ونقوم بتمويل صناديق الاستثمار التي تقوم بدورها بتمويل المشروعات الناشئة حتى نسد الفجوات الموجودة في التمويل لأن هذا النوع من المشروعات يعمل قيمة مضافة كبيرة وسريعة النمو وتؤدي إلى توظيف عدد كبير وخصوصاً من الشباب.
- وأشار إلى أن الصناعة هي قاطرة التنمية، موضحاً أن الجهاز لديه برنامج وخطة لزيادة الصادرات، ويعمل على جميع الملفات الصناعية والزراعية والخدمية والتكنولوجية.
- وشدد المهندس طارق شاش على أن ٩٨% من القطاع الخاص من المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، ونعمل على زيادة مساهمته في الإنتاج، كاشفاً أن الجهاز مشارك أساسي في مبادرة حياة كريمة ويعمل على ذلك بشكل كبير.
- وأكد أن مبادرة حياة كريمة هي الأضخم في مصر وخارجها لأنها تمس عدداً كبيراً من المواطنين، موضحاً أن الجهاز يعمل على توفير فرصة عمل للمواطنين في هذه المبادرة وهو دور المشروعات الصغيرة ومحور التنمية الاقتصادية الذي يحرص عليه الجهاز.
- وحول ورقة العمل التي يقدمها الجهاز في المؤتمرات الدولية لشرح دوره، أكد المهندس طارق شاش، أن التجربة المصرية في المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر محل تقدير في العالم العربي كافة، مشيراً إلى وجود تعاون مثمر وجيد وخصوصاً مع الأشقاء في الأردن بشأن مثل هذه المبادرات.

الأداء الأسبوعي للبورصة المصرية:



تطور مؤشرات البورصة خلال الاسبوع



تطور مؤشرات القطاعات بداخل البورصة

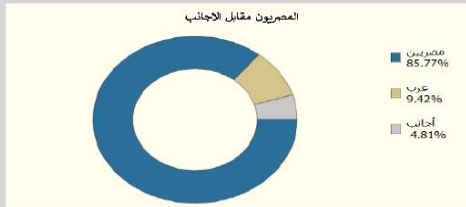
سجل مؤشر EGX30 المحدد النسبي لأكثر ٣٠ سهماً مقيداً بالبورصة المصرية ارتفاعاً بنسبة ٠,١٤% في نهاية تعاملات اليوم الخميس ٢٩ ديسمبر ٢٠٢٢، مقارنةً بانخفاض بنسبة -٠,٦٧% في بداية الأسبوع. وارتفع مؤشر الشركات المتوسطة والصغيرة إيجي إكس ٧٠ الذي يضم ٧٠ شركة متوسطة مقيدة بالبورصة المصرية بنسبة ٠,٣٧% مقارنةً بانخفاض بنسبة -١,٨٥% في بداية الأسبوع.



سجل معدل نمو مؤشر قطاع البنوك ارتفاعاً اليوم الخميس بنسبة ٠,٣٦% مقارنةً بانخفاض بنسبة -٠,٢٥% في بداية الأسبوع، كما انخفض مؤشر قطاع السياحة والترفيه بنسبة -١,٦٥%، مقارنةً بنسبة ٢,٢٣% في بداية الأسبوع.



فئات المستثمرين



رابعاً: انفوجراف

- **انفوجراف (1) يوضح تقرير رئاسة مجلس الوزراء، الذي يشير إلى أهم الإشادات الدولية الخاصة بالمرحلة الأولى من برنامج الإصلاح الاقتصادي في مصر "٢٠١٦-٢٠١٩":**

1



إشادات دولية بالمرحلة الأولى من برنامج الإصلاح الاقتصادي في مصر " 2019/2016 "

"ساهمت مكتسبات الاقتصاد المصري المتحققة خلال سنوات برنامج الإصلاح الطموح، في الصمود أمام جائحة كورونا؛ ولذا من المهم المضي قدماً في الإصلاحات الهيكلية، بما يضمن مستويات معيشية أفضل للمواطنين".



صندوق النقد الدولي



"نفذت مصر برنامجاً وطنياً جريئاً للإصلاح الاقتصادي أواخر 2016، نجح في تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي، حيث وضعت مصر التنمية البشرية نصب أعينها وفي بؤرة اهتمامها".

الأونكتاد

"ساهمت الإصلاحات الاقتصادية في مصر في استقرار الاقتصاد في السنوات الأخيرة، وكذلك استقرار التعاملات الخارجية لمصر بدرجة عالية".



البنك الدولي



"بفضل إصلاحات الاقتصاد الكلي كجزء من برنامج صندوق النقد الدولي، كانت مصر من أسرع الأسواق الناشئة نمواً قبل جائحة كورونا، والاقتصاد الوحيد في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الذي سجل نمواً اقتصادياً إيجابياً في 2020".

وزارة الخزانة الأمريكية

STANDARD
& POOR'S

"تشهد مصر معدلات نمو قوية على المدى المتوسط، مدعومة بالتنفيذ المستمر للإصلاحات المالية والاقتصادية".

ستاندرد آند بورز

Fitch

"الإصلاحات الهيكلية من شأنها إطلاق العنان لإمكانيات اقتصادية هائلة غير مستغلة".

مؤسسة فيتش

MOODY'S

"التنفيذ الفعال لإصلاحات بيئة الأعمال سيدعم إمكانيات نمو الاقتصاد المصري، وتحسين قدرته التنافسية".

موديز

The
Economist

"مكنت الإصلاحات الهيكلية منذ 2016، الاقتصاد المصري من تسجيل فوائض أولية، وجذب ثقة المستثمرين، وخفض تكاليف الاقتراض، فلم تُعان مصر من انكماش اقتصادي طوال جائحة كورونا".

الإيكونوميست



تابعونا على المنصات الرقمية



WWW.IDSC.GOV.EG

